كيف نبقى عرباً، كيف نبقى بشراً؟

أو في مواجهة العولمة

. أسعد أبو خليل* .

مَنْ أنتَ، ما أنتَ، حَتَّى تَحْكم البَشَرَا
كأنَّ في قَبْضَتَيْكَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرا؟
هل أنتَ نورُ السماءِ؟ أم أنتَ خالِقُها
تُسيِّرُ الفُلْكَ والدَّوَّارَ والقَدَرا؟
ميخائيل نعيمة (سبعون)

١ ـ ملاحظات في المنهج والتعريف

إذا كان شبحُ الشيوعيَّة قد أرعَدَ فرائصَ الحكوماتِ الأوروبيَّة في القرن التاسع عشر، كما أعلن **البيان الشيوعيّ** في مقدِّمته الشهيرة، فإنَّ العولمة تشكِّل بصورة متزايدة تهديدًا للتنظيمات السياسيَّة العالميَّة وللتكافل البشريّ. غير أنَّ العولمة، وإنْ كَثُرَ الحديثُ عنها في الغرب وفي الشرق، لا تحظى عمليّاً ونظريّاً بالاهتمام الذي تستحقّه في عالمنا العربيّ: فلربَّما كنَّا مانزال غير واعين (أو واعيات) لمخاطر عولمةٍ لم تتَّضحْ معالمُها في أذهاننا بعد؛ كما أنَّ تركيزنا على حياتنا المعيشيَّة وعلى مَجْرى مُلْهيات الثقافة الشعبيَّة (وهي أيضًا معولَمَة) قد يقلِّص هو أيضًا من تقديرنا لأهميَّة العولمة عمليّاً ومن مضاعفاتها السياسيَّة والاقتصاديَّة الجمَّة.

والعنوان المطروح يشدِّد على الخطر المضاعف الذي تشكِّله العولمة. فالعولمة تهديد للبشريَّة جمعاء من حيث قدرةُ الحكومات الغربيَّة والشركات المتعدِّدة الجنسيَّة (والكثير منها أضخمُ اقتصاديّاً من حجم اقتصادنا الوطنيّ) على تعريض حياة الإنسان اليوميَّة لمخاطر بيئيَّة واقتصاديَّة وسياديَّة وأمنيَّة هائلة. ذلك أنَّ سياسات الحكومة الأميركيَّة **البيئيَّة** مثلاً، وخصوصًا أخيرًا في تجاهلها المتعمَّد لاتفاقيَّة «كيوتو» العالميَّة، تَسْمح لأقليَّةٍ بالتفريط في صحَّة البشريَّة عبر الاستمرار في تلويث الهواء. والعولمة **اقتصاديّاً** تزيد من حدَّة التفاوت الطبقيّ على المستوى العالميّ، وداخلَ كلِّ دولة على حدة. والعولمة قادرة أكثر من أيَّة قوَّة أخرى ـ بما فيها القوَّة العسكريَّة ـ على خرق الحدود والتفريط في **السيادة**. وهي، في ثناياها وتضاعفاتها وأبعادها، تشكِّل تهديدًا لسلامة **الأمن** البشريّ، ولكنَّ التهديد الذي تشكِّله للشعوب الفقيرة أكبرُ من التهديد الذي تشكِّله لشعوب المجتمعات الغربيَّة التي تستفيد من أفضليَّة الامتيازات من جرّاء التوزيع غير العادل للسلطات السياسيَّة والاقتصاديَّة عالميّاً.

أمَّا نحن العربَ فلدينا تهديدٌ مضاعف. فالتشكيلات السياسيَّة والاقتصاديَّة المعولَمة تهدِّدنا بحدَّة مميَّزة (واستثنائيَّة بعض الشيء) لأنَّ شعوبَنا (لا أنظمتنا) تقف حجرَ عثرة أمام المشاريع الأميركيَّة، ولأنَّ العولمة ودعائمَها تَفْترض (لا بل تصرّ على) اندماج إسرائيل في منطقتنا. ولمَّا كانت الهويَّةُ القوميَّةُ العربيَّة (وهي ماتزال حيَّةً بالرُّغم من كثرة الناعين والناعيات في جرائد الغرب وعلى صفحات جريدة **الحياة**) معاديةً في تجلِّياتها لمصالح الغرب السياسيَّة والاقتصاديَّة، فإنَّ العرب معرَّضون (ومعرَّضات) في هويَّتهم أكثرَ من غيرهم.

أمَّا العولمة، مفهومًا ومصطلحًا، فهي مثارٌ للجدل. إنَّها ليست، بوصفها إشارةً إلى الاندماج الاقتصاديّ بين الدول على نطاق عالميّ، ظاهرةً جديدة؛ ذلك أنَّ الاندماج الاقتصاديّ في أواخر القرن التاسع عشر كان في أوجهٍ. لكنَّ الظاهرة الحاليَّة للعولمة ذاتُ مميِّزات خاصة: فهي نتاج وتيرةٍ فائقة من التطوُّر الصناعيّ والتكنولوجيّ، وما ولَّدتْه هذه الوتيرةُ من اندماج اقتصاديّ عالميّ بين الدول والكتلات الاقتصاديَّة، مستفيدةً من الثورات الهائلة في المواصلات والاتصالات. لكنَّ العولمة هي أكثرُ من عمليَّة اقتصاديَّة بحتة؛ فهناك الجانب السياسيّ أيضًا الذي يسير قُدُمًا

---

* ـ كاتب لبنانيّ. أستاذ العلوم السياسيَّة في جامعة ولاية كاليفورنيا ـ ستانسلاس، وباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهو يَشْكر رئيس المركز المذكور نزار الصيّاد لدعم بَحْثه. كما يَشْكر الصديق رئيس التحرير الذي اقتَرح عليه تحويلَ محاضرته في بيروت في حزيران ٢٠٠١ إلى مقالة.

. أســـــعـــــد أبو خـلـيـل .

يمكن النظرُ إلى العولمة بوصفها محاولةً من قبل الولايات المتحدة لفرض إرادتها عبر وسائل الاتصال وعبر وسائط الحرب الحديثة

تحت رعاية الدولة «الفائقة القوّة والسلطة،» حسب تعبير وزير الخارجيّة الفرنسيّ، المحتكِرة للعَظَمة، أو الدولة الإمبراطوريّة (حسبما ينظِّر مؤلِّفا الكتاب الهامّ **Empire** لمايكل هارت والسجين الشيوعيّ الإيطاليّ أنطونيو نجري).

في الحديث عن العولمة نحتاج إلى تفكيك التعريفات الواردة، كما نحتاج إلى عدم الخلط بين تعريف المروِّجين وتعريفِ المعارضة. ذلك أنّ العولمة لمريديها ومروِّجيها ما هي إلاّ حتميّة تاريخيّة تتَّسم بصلابةِ حتميّةِ ماركس وأنجلز التاريخيّة في **البيان الشيوعيّ**. إنّها، وفقًا لتوماس فريدمان مثلاً في كتابه **الليكسوس وشجرة الزيتون**، وصفٌ لمسيرة التطوُّر الاقتصاديّ التي تتّسم بالتقدُّم وبتوفير الازدهار لمن يتفيَّأ بظلِّها. وهي أيضًا نتيجةٌ لقطف ثمار نهاية الحرب الباردة وظهورِ مجتمع دوليّ أكثرَ عدلاً وإنصافًا. وتكنولوجيا العولمة تعود على مَنْ يَلْحقها بالخير، وعلى مَنْ يعارضها بالشرّ؛ والويل ـ حسبما يحذِّر فريدمان ـ لمن يقف (أو تقف) في وجه العولمة لأنّها حتميّةٌ في التطوُّر التاريخيّ للتقدُّم البشريّ.

لكنّ هناك مزالق وعرة في هذا التعريف. فهو ينفي عن العولمة مشروعَها الإيديولوجيّ، باستثناء ما يُحكى عن نشر الديموقراطيّة وحقوق الإنسان في العالم أجمع، وكأنْ لا وجود في هذا النشر البتة للإيديولوجيا! فالعولمة بالنسبة إلى الحكومة الأميركيّة هي موضوعيّاً «الاندماج الاقتصاديّ والتجاريّ والثقافيّ على الصعيد العالميّ نتيجةً لثورةِ التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات.» وهي أيضًا التجارة الحرّة ومنافعها الجمّة. ووفق هذا التعريف فإنّ دور الولايات المتحدة بريء، لا بل هو مساعدٌ للإنسانيّة.

أمّا التعريفات المضادّة (من خلال كتاب **Empire** أو كتاب نوم تشومسكي **الربح فوق البشر** أو كتاب پيير بورديو **Con-tre-feux**) فهي تَنْظر إلى العولمة كإطار لمشروع اقتصاديّ ـ سياسيّ عالميّ شامل يَهْدف إلى توطيد سيطرة الشركات المتعدِّدة الجنسيّة والمصالح الاقتصاديّة والسياسيّة للدول الغربيّة على حساب الأطراف. وفي هذا الصدد يمكن النظرُ إلى العولمة بوصفها محاولةً من قبل الولايات المتحدة لفرض إرادتها اقتصاديّاً وسياسيّاً وثقافيّاً عبر وسائل الاتِّصال والتواصل، وعبر وسائط الحرب الحديثة: فالتجارة عولمة مثلما أنّ الحرب عولمة أيضًا. ويُمْكن فهمُ العولمة كثورة تجديدٍ في جسم الرأسماليّة العالميّة، ويُمْكن التعاطي معها تحليليّاً عبر نظريّة التبعيّة في الستينيّات والسبعينيّات. وقد أثْبتتْ نظريّةُ التبعيّة (وهناك كتاب جدُّ مفيد عن الموضوع بالعربيّة لأستاذ السياسة في جامعة العيْن في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة عبد الخالق عبد اللّه) بُعْدَ نظرها، من حيث إصرارُها على تحليل الواقع السياسيّ والاقتصاديّ على نطاق عالميّ واسع، ومن حيث عَزْوُها إرادةَ البنك الدوليّ ومنظمةِ النقد الدوليّ إلى رغبة دول الغرب في زيادة روابط التبعيّة بين هذه الدول ودول العالم الثالث من خلال تأسيس إفقارِ هذه الدول وإدامته؛ وذلك يكون عبر ربط هذه الأخيرة بمشاريع وديونٍ لا تعود على الشعوب الفقيرة بالخير بل تَمنع عنها القدرةَ على الاستقلال الاقتصاديّ والسياسيّ. والتبعيّة عالميّاً تَعْتمد على رفض محاولة إعادة توزيع الدخل، وعلى رفض رفض التفاوت الاقتصاديّ الهائل بين الشمال والجنوب. وقد تغطّي الخلافاتُ الأميركيّة ـ الأوروبيّة العارضة عالميّةَ الرأسماليّة ووحدانيّةَ مشروعها، خصوصًا إزاء دول الجنوب الفقيرة. لكنّ العولمة ليست مؤامرة لأنّ أهدافها معلنة، وإنْ كانت غاياتُها مستّرة بشعارات برّاقة أحيانًا وبخطب ممجوحة تتحدَّث بإسهاب عن ضرورة نشر الديموقراطيّة وحقوق الإنسان... علمًا أنّ هذه «الضرورة» لا تعمّ كلّ الدول بل تَقْتصر على تلك التي تجرؤ على معارضة مصالح الولايات المتحدة: ولهذا فإنّ خروقات حقوق الإنسان في بعض الدول العربيّة المناصرة للولايات المتحدة لا تَحْظى باهتمام خبراء (وخبيرات) حقوق الإنسان في أروقة وزارة الخارجيّة الأميركيّة، بينما تركّز الصحافةُ والحكومةُ في الولايات المتحدة على «ضربة كفّ» إذا ما حدثتْ في شارعٍ ما في هاڤانا في كوبا!

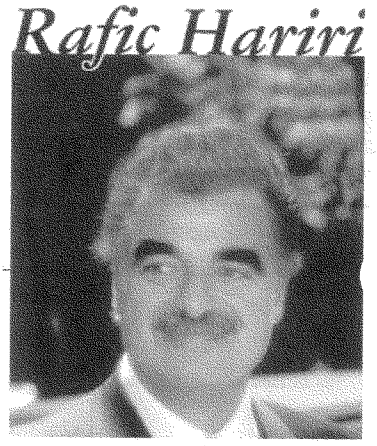

لبنان يسير راضخًا، لا بل متحمِّسًا في شخص رئيس حكومته، في مسيرة العولمة والتجارة الحرّة

٢ ـ تحدّي العولمة الاقتصاديّ

تشكّل التجارة الحرّة، أو ما يسمّى بذلك، صُلْبَ العولمة حاليّاً. وإيديولوجيّة نَشْرِ التجارة الحرّة تنتشر بسرعة البرق؛ وها هو لبنان ـ ذلك البلد الصغير الذي يعظِّم دعاةُ قوميّته الانعزاليّة من شأنه ـ يسير خانعًا راضخًا، لا بل متحمِّسًا في شخص رئيس حكومته، في مسيرة العولمة والتجارة الحرّة. غير أنّ التجارة ليست حرّةً، وهي تستحيل أن تكون حرّة في ظل التفاوت الهائل بين دول العالم في الموارد والقدرات والجيوش. بل إنّ آدم سميث نفسه، منظِّرَ الرأسماليّة المحضة في كتابه **ثروة الأمم**، لم يتوقَّعْ أن تتحوّل السوقُ الرأسماليّة إلى ما هي عليه اليومَ من إجحاف وظلم: فقد افترَضَ مفهومُ سميث لاقتصاد السوق وجودَ مساواة بين البائع والشاري (أو البائعة والشارية)، كما أنّه خشي من تكبير حجم أيٍّ منهما إلى درجة يستطيع فيها الواحدُ منهما التأثيرَ في سعر السوق. وفرضيّة سميث تضمّنت اعتقادًا بفضلان محليّة رأس المال بحيث يكون الاستثمارُ معبِّرًا (إلى درجةٍ ما) عن مطالبِ وأهواءِ المحلّة أو المدينة. ولكنْ أين سوقُ سميث اليوم من أموال رفيق الحريري، على سبيل المثال، تَعْبر البحارَ والمحيطات من غير اكتراثٍ بمصالح السكّان في لبنان أو في غيره من الدول في ضوء هاجس الربح والطمع والجشع؟!

ويتساءل المرء اليوم عن مدى حريّة التجارة في وقتٍ أضعفَ فيه البائعُ من قدرة الشاري: فلا تساويَ اليوم بين البائع والشاري، أو بين بائع وبائع، أو بين دولة ودولة، أو بين دولة وشركة متعدِّدة الجنسيّة. ذلك أنّ التجارة الحرّة مستحيلةٌ ـ كما ذكرنا ـ في وجود التفاوت الهائل في الثروات بين الفقراء والأغنياء في العالم؛ بين الذين يعيشون على أقلّ من دولاريْن في اليوم (وهم يشكّلون نصفَ البشريّة) وبين مصالح رأس المال العالميّة. إنّ التجارة الحرّة تعبيرٌ غيرُ مهذَّب أو مصقولٍ عن حريّةِ وجشعِ الولايات المتحدة في ملء أسواقنا ـ لا بل في إغراق أسواقنا ـ ببضائعها وثقافتها وإيديولوجيّتها المعلّبة التي تباع مثلما تباع ألعابُ الفيديو.

وفي حريّة انتقال رأس المال اختراقٌ لسيادات الدول الضعيفة، وإحكامٌ للسيطرة الأميركيّة (والأوروبيّة) على اقتصاداتٍ وسياساتِ وحكوماتِ الدول النامية. والويل لمن يعارض؛ ومثالُ العراق مازال حيّاً في أذهانِ مَنْ لم يتوقَّف عن عدّ الضحايا في ذلك البلد.

والتجارة الحرّة ليست نتاج فكرة مُطْلقة كما تَزْعم الولاياتُ المتحدة. ولا تَخْجل حكومةُ «التجارة الحرّة» في واشنطن من مخالفة أحكام التجارة الحرّة إذا ما اقتضت ذلك مصالح السياسة والاقتصاد في هذا البلد: فعندما انخفضتْ أسعارُ صناعة الفولاذ الأميركيّ في السنوات الأخيرة نتيجةً لاستيراد فولاذ رخيص من البرازيل وروسيا، تداعت النقاباتُ والأحزاب لفرض إجراءات جمركيّة وماليّة لدعم صناعة الفولاذ الأميركيّ حتى لو خالفت هذه الإجراءاتُ أحكامَ التجارة الحرّة. أمّا نحن، في عهد الحريري والسنيورة، فنطبِّق أحكامَ التجارة الحرّة حتى لو أضرّت بمصالح الاقتصاد الوطنيّ. ويفتِّش المرءُ اليومَ في أسواق بيروت عن منتوجات صناعيّة لبنانيّة: فإذا بالصناعة التقليديّة، مثل الشوكولا، قد باتت هي نفسُها شبهَ مفقودة أمام فيضان الاستيراد.

وتقف منظّمةُ التجارة العالميّة رأسَ حربةٍ في حرب العولمة. والعولمة حربٌ وسلمٌ: حربٌ لمن عارضَ، وسلمٌ لمن رضخ. ولبنان رَضَخَ بامتياز، لكنّه لم ينجُ من حرب إسرائيل عليه ومن حرب اقتصاد الغرب ضدّه. وإذ ينخرط لبنان وبحماس في إطار منظّمة التجارة العالميّة (ودخولُه الرسميُّ إليها سيتمّ في غضون سنوات قليلة)، تَرْفض الحكومةُ والإعلامُ الدخولَ في جدلٍ ديموقراطيّ مشروع حول مضاعفات ذلك الانخراط. والحقّ أنّ منظمة التجارة العالميّة اليوم أهمّ بكثير من الأمم المتحدة التي كرَّستْها الولاياتُ المتحدة بالاشتراك مع «كوفي أنان» أداةً طيّعة في يد الحكومة الأميركيّة؛ وما إخراجُ بطرس غالي (وهو بعيدٌ عن الراديكاليّة) إلاّ لمجرّد معارضته

. أســـعـــد أبو خـلـيـل .

منظّمة التجارة قادرة على منع المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل ومعاقبة المقاطعين

التفاصيل. (يَذْكر الأخير في مذكّراته مدى امتعاض وزيرة خارجيّة أميركا مادلين أولبرايت حين أَعْلمها عند فوزه بالأمانة العامّة بأنّه قد يُضطرّ أحيانًا إلى نقدٍ لطيف لسياسة أميركا).

ومنظمة التجارة العالميّة (مثلها مثل منظمة النقد الدوليّ والبنك الدوليّ) لا تَخْضع للديموقراطيّة. والقرارات الملزمة تُتّخذ في السرّ، وبناءً على توصيات خبراء (وخبيرات) ليسوا من بنغلادش طبعًا. وتؤدّي أولويّةُ حريّة التجارة (وهي صلبُ عمل المنظّمة ومبدأُها)، وقد أدّت بالفعل، إلى تهميش الحقوق العمّاليّة والهموم البيئيّة وحقوق الإنسان. والحركة النقابيّة العمّاليّة ضحيّة أساسيّة من ضحايا منظّمة التجارة العالميّة، لأنّ حريّة انتقال رأس المال والمصانع تشكّل تهديدًا مباشرًا لمن تسوّل له نفسُه (أو تسوّل لها نفسُها) تشكيلَ حركة نقابيّة. وقد تدنّت الحركةُ النقابيّة (من مجمل الحركة العمّاليّة) في كل الدول الصناعيّة، بما فيها فرنسا، حيث لا تزيد نسبةُ الحركة النقابيّة العمّاليّة عن ١٥٪ من العمالة الفرنسيّة. وقد نجحت الحكوماتُ اللبنانيّة في العقد الماضي، بالاشتراك مع المصالح الاقتصاديّة الكبيرة و«الشقيقة،» في قَصْم ظهر الحركة النقابيّة. وفي لبنان يَخْرج رئيسُ مجلس إدارة «طيران الشرق الأوسط» مبتسمًا ابتسامةَ الظفر لأنّه نجح في منع العمال (والعاملات) المسرّحين من اقتحام مكتبه. هذه هي العولمة، وهذه هي البداية: صرفُ الموظّفين والموظّفات يُعدّ جرأةً ما بعدها جرأة.

ومنظمة التجارة العالميّة سياسيّة في تسويق أولويّة حريّة التجارة. فنحن مثلاً ملزَمون (وملزَمات) كأعضاء بقبول شروط الانضمام، التي تعطي للمنظّمة حقّ قبولِ أو رفضِ قوانينا الداخليّة. ولبنان سيُضطرّ إلى تعديل أو إلغاءِ عشرات القوانين، وإلى تعديل وإلغاءِ بضع مئات من المراسيم. كذلك مسألة مقاطعة إسرائيل، وهذه المقاطعة باتت بائدةً مع الأسف إثر الانخراط العربيّ الضعيف في مسيرة مدريد ـ أوسلو وما لحقها من ويلات. لكنْ إذا قرّر العربُ مجدّدًا إحياءَ المقاطعة الشاملة لإسرائيل، فإنّ في هذه المقاطعة مخالفةً لحريّة التجارة؛ ومنظمّةُ التجارة قادرةٌ على منعها وعلى معاقبة مَنْ يودّ احترامَها. طبعًا، ما ينطبق على الأسياد لا ينطبق على الجواري (ونحن الجواري هنا). فالولايات المتحدة تَسْخر من مقاطعة العرب لإسرائيل، وترى فيها مخلّفاتٍ عقيمةً من الماضي، في الوقت الذي تعاني فيه أكثرُ من ٧٠ دولة في العالم عقوباتٍ اقتصاديّةً أميركيّةً فُرضتْ عليها لأسباب سياسيّة أو اقتصاديّة.

وأولويّة حريّة التجارة تَنْقض القوانينَ الداخليّة التي تَهْدف إلى حماية البيئة أو حقوق الإنسان. فماذا لو قرّرنا مثلاً مقاطعةَ سلعٍ أُنتجتْ في شروط مجحفة بحقوق العمّال والعاملات أو الأطفال؟ طبعًا، أولويّة التجارة «الحرّة» تَرْفض المعاييرَ الإنسانيّة لأنّها تعرّض الربحَ للخسارة أو للمحاربة «غير المشروعة.»

وهناك مسألة حرب الموز بين الولايات المتحدة وبريطانيا. فالحكومة البريطانيّة كانت قد انتهجتْ سياسةَ دعم استيراد الموز من مستَعْمرات سابقة لأنّها تعود على مزارعيها الفقراء (ومُزارعاتها الفقيرات) بالفائدة (وهي بسيطة نسبيًا). وكان أنْ قامت قيامةُ شركتَي الموز الأميركيّة العملاقتَيْن «تشيكيتّا» و«دول؛» وتَدْعم الشركتان مرشّحي الحزبَيْن في أميركا ضامنتيْن لهم دعمًا سياسيًا دائمًا. واختارت الولاياتُ المتحدة أن تُحكّم لجنةً خاصةً لمنظمة التجارة العالميّة، وقد حَكَمتْ هذه اللّجنة ـ من دون أيّ مفاجأة ـ لصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي ألْحق وسيُلحق الضررَ بمصالح فقراء المزارعين في مستعمرات بريطانيّة سابقة.

والعولمة لها مصطلحاتها ولها هواجسُها، ومنها قوانينُ حماية الملكيّة الفكريّة؛ وهي في الظاهر مسألة منطقيّة، لكنّها تُلْحق الضرر بمصالح الدول الفقيرة. وحماية الملكيّة الفكريّة هي تعبير مزيّف، لأنّ الشركات المتعدّدة الجنسيّة قادرةٌ اليوم على شراء حقّ الملكيّة بسعر بخس جداً من مخترعٍ أو مفكّرٍ في الهند أو الصين مثلاً، ثم تستفيد الشركات المذكورة من فرض قوانين حماية الملكيّة. وقد طُبّق هذا القانون

القرصنة مشروعة ويجب أن تستمرّ سلاحًا للدول الفقيرة في وجه الشركات المتعدِّدة الجنسيّة

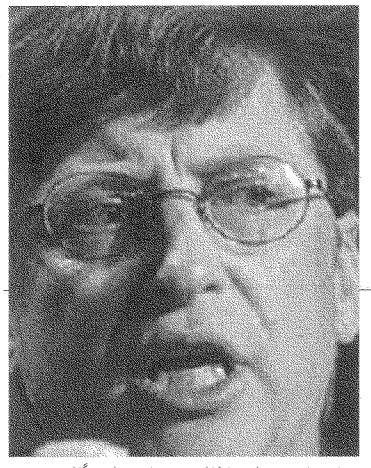

بيل غايتس (يسارًا)، وشركته (يمينًا)

علينا في لبنان، وتدخلت السفارةُ الأميركيّةُ في بيروت لدعم شركة الميكروسوفت في طلبها تبنّي المجلس النيابيّ قانونَ حماية الملكيّة. وهدّدت الولاياتُ المتحدة بلدَ «الأرز وفينيقيا» بحصر نفوذ الاستثمارات الأجنبيّة، وهددتْ شركةُ الميكروسوفت بإقفال مكتبها الذي يحتلّ (في وسط بيروت) مساحةً لا تزيد عن مساحة بعض مطاعم الفول والحمص. ورَضَخَ لبنان!

لكنّ القرصنة مشروعة، ويجب أن تستمرّ بوصفها سلاحًا للضعفاء في وجه الأقوياء، وسلاحًا للدول الفقيرة في وجه الشركات المتعدِّدة الجنسيّة. ولماذا نَقْبل بتطبيق قوانين حماية المِلْكيّة، حين تؤدّي هذه القوانين إلى زيادة باهظة في أسعار السلع المحميّة، الأمر الذي يَحْصر توزيعَ هذه السلع التكنولوجيّة بالأثرياء، وهو ما يزيد من حدّة العوز والظلم الطبقيّ؟ إذن، من المهمّ والثوريّ أن تَبْقى القرصنة مستمرّة في بيروت وفي الصين؛ فهذا يخفّف من حدّة الفروقات في الموارد بين الطبقات.

وتندرج مسألةُ «مكافحة المخدِّرات» في الإطار نفسه. فالمخدِّرات واستهلاكُها مشكلةٌ غيرُ لبنانيّة: إنّها مشكلة تصيب أكثرَ ما تصيب المجتمعَ الأميركيّ، وقد فُرضتْ علينا لضعفنا. وأدّت سياسةُ محاربة المخدِّرات إلى إفقارٍ متعمّدٍ لمزارعي البقاع، إرضاءً لمصالح أميركيّة لا تعنينا على الإطلاق.

وإذا كانت العولمة في جوانبها تتضمّن فرضَ مصالح وأولويّات غريبةٍ عن ثقافة بلدٍ ما أو مصلحته، فإنّ المصلحة الوطنيّة لهذا البلد تتطلّب رفضَ المصالح والأولويّات تلك حتى لو تمّ تعليبُها أخلاقيّاً، على طريقة أحمد شوقي:

«وإنّما الأُممُ الأخلاقُ ما بقيتْ

فإنْ هُمُ ذهبتْ أخلاقُهُمْ ذَهَبُوا.»

أيّ أخلاق؟ أخلاقنا أم أخلاقهم؟

وللعولمة أجهزةٌ وإداراتٌ ومنظّماتٌ فاعلة، من أهمّها البنكُ الدوليّ وصندوقُ النقد الدوليّ. وتتعالى في لبنان صيحاتُ مَنْ يدّعي الحرصَ على سيادة لبنان (وإن خَفَتَتْ أو صَمَتَتْ هذه الأصواتُ عندما خَرَقَتْ إسرائيلُ سيادةَ لبنان جهارًا وعلنًا) من التدخُّل السوريّ في شؤون لبنان (وهو تدخُّلٌ موجود). لكنّ خطر دور البنك الدوليّ ومنظمة النقد على سيادة لبنان، مع وجود دَيْن خارجيّ هائل، هو أكبر بكثير. فالدور السوريّ قابلٌ عمليّاً للانحسار أو الازدياد، في حين أنّ دور مثل تلك المنظّمات الدوليّة المذكورة مرهون بربط لبنان بمصالح خارجةٍ عنه وعن مصالح أبنائه وبناته. لكنّ خطر السيادة في تاريخ لبنان الجديد لم يكن إلاّ ستارًا لحماية مصالح طائفيّة تودّ اليوم العودةَ بلبنان إلى حقبة الطغيان الطائفيّ المفضوح. والسيادة الحقيقيّة يجب أن تبدأ ببناء استقلال اقتصاديّ (وإنْ نسبيّاً)؛ ولجبران خليل جبران مقالةٌ في هذا الصدد بعنوان «الاستقلال والطرابيش.» وارتهان سيادة لبنان بسبب المديونيّة يَنْتقص من استقلالِ وإرادةِ شعب لبنان لأجيال لاحقة، لكنّ هذا لا يزعج مدّعي (ومدّعيات) الحرص على سيادة لبنان (وهي تاريخيّاً لم تكن موجودة أصلاً).

وعولمة دول العالم النامي فَرَضَتْ ما سُمّي بإجراءات «إعادة التكيُّف البنيويّ» structural readjustment. وهذه تؤدّي دومًا إلى خفض الإنفاق الحكوميّ، أيْ خفض الإنفاق العامّ على المصالح والخدمات العامّة التي يستفيد منها الفقراءُ وذوو الدخل المحدود. وفي كلّ دول «إعادة التكيُّف البنيويّ» اشترطت البنوكُ والمنظّماتُ المانحة خفضَ الإنفاق على الصحّة والتعليم. وقد أَجْبرتْ منظمةُ النقد الدوليّ حكومةَ البرازيل مؤخّرًا على إعادة النظر في قرارها إنفاقَ المليارات لمحاربة الفقر؛ فمحاربة الفقر تبعًا لمنظّمة النقد من الترّهات.

وقد طَمْأن الحريري في خطابه أمام المجلس النيابيّ في جلسة مناقشة الميزانية في شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠١ الدولَ المانحة (المانحةَ وعودًا وتهديدات!) بأنّ حكومته ماضية في سياسة خفض الإنفاق، وأنّ ٤٣٪ من الميزانيّة يَذْهب لخدمة الدَيْن العام، و٢٠٪ يذهب إلى الأمن («ناموا وأبوابُ بيوتكم مفتوحة» كما بشّر سليمان فرنجية الجدُّ الشعبَ اللبنانيّ إثر انتخابه رئيسًا في سنة

. أســـعـــد أبو خـليـل .

خـصـخـصـة الكهـرباء في كـاليـفـورنيـا أدّت إلى التـقـنين، وخصخصة القطار في لندن زادت حـوادث السـيـر، وتفـاقـمـت هنـاك أزمة المياه بعد خصخصة الشركة

١٩٧٠)، و٣٧٪ يذهب لـ «الباقي؛» والباقي يَرْصد نسبةً ما للسرقة والمنافع الخاصة طبعًا! وتقول وحدةُ الاستعلام في مجلة **الإيكونومست** إنّ لبنان بات اليوم أكثر الدول النامية ضخامةً في حجم الدَيْن العام نسبةً إلى الناتج القوميّ الداخليّ؛ وهذه «نعْمة» يعود فضلُها إلى داعي دعاة العولمة، رفيق الحريري نفسه، محبوبِ الجماهير حسب نتيجةَ الانتخابات الأخيرة التي رفَعَتْه إلى مرتبة معبود الجماهير عبد الحليم حافظ.

والعولمة تَنْشر لواءَ الخصخصة التي بَشَّرَنا وزيرُ العولمة السيد فؤاد السنيورة بأنّ وتيرتها ستزداد في الحكومة الحاليّة. لكنْ أيّة خصخصة كما اقترحتْ فقرةٌ في البيان الوزاريّ نفسه، ونحن في هذا الموضوع كمثل «الذاهب إلى الحجّ والناس راجعون؟» فخصخصةُ مدينة لندن المحمومة أثناء حُكْم ثاتشر الذي لم تنته آلامُه ومعاناتُه يُعادُ فيها النظر. كما أنّ خصخصة شركات الكهرباء في ولاية كاليفورنيا أدّت إلى أزمة الكهرباء الحاليّة وإلى سياسة التقنين التي تذكّر بآلام بيروت في عزّ الحرب الأهليّة. وقد ازدادت حوادثُ سير القطارات في لندن بعد خصخصة شركة القطار، وتفاقمتْ أزمةُ المياه بعد خصخصة شركة المياه؛ بل إنّ رئيس الشركة المخصخَصَة دعا إلى حلّ أزمة المياه عبر خفض استحمام المواطنين والمواطنات!

٣ ـ تحدّي العولمة السياسيّ

أردتُ قصدًا أن أبدأ بجانب العولمة الاقتصاديّ لأنّنا في العالم العربيّ كما يبدو أُحاديي الرؤية تحليليّاً، أيْ أنّنا نُولي الجانب السياسيّ في التحليل أهميّةً قصوى على حساب جوانب أخرى. وعمليّة التحليل السياـ اقتصاديّة تبدو غيرَ رائجة في زمن الاقتصاد الموضوعيّ، حيث أصبح اقتصادُ السوق فوق التاريخ والإيديولوجيا. هذا طبعًا لا ينفي من أهميّة السياسيّ، لكنّ ربط الأبعاد المختلفة لتجلّيات العولمة ضروريّ إذا ما أردنا مواجهةً شاملة للعولمة.

لم تتوقّف الولاياتُ المتحدة بعدُ عن الاحتفال بنهاية الحرب الباردة. ومَنْ يلومها على ذلك؟ فنهايةُ الحرب الباردة، التي كانت الولاياتُ المتحدة أكثرَ الدول مسؤولةً عن تسعيرها، رفعتْ هذه البلادَ إلى موقع القطب الواحد، أو احتكار القوّة في العالم على حساب باقي الدول وعلى حساب المنظومة الدوليّة نفسها... وإن استعانت الحكومةُ الأميركيّةُ بالأمم المتحدة بين الحين والآخر حسبما تقضي الحاجة: ومثال العراق واحد، ومثالُ ضرب يوغوسلافيا حين شنّت الولاياتُ المتحدة حربَها تحت غطاء حلف شمال الأطلسيّ مثالٌ آخر. ولا تتورّع الولايات المتحدة عن إبراز مصالحها الخاصة (السياسيّة أحيانًا ـ والسياسة هنا بالمعنى المبتذل للمصطلح) فوق مصالح الشعوب الأخرى وفوق إرادات الدول وقوانينها.

وفي منطقتنا بالذات لاتزال الحكومة الأميركيّة (بحزبيْها) ملتزمةً سياسةَ التفوّق العسكريّ والتكنولوجيّ الإسرائيليّ في مواجهة كلّ الدول العربيّة. ولا تلجأ الولايات المتحدة إلى الثّورية في التعبير عن ولائها التامّ لمصالح إسرائيل مثلما تمليه الحكومةُ الإسرائيليّة السائدة أيمينيّةً كانت أم وسطًا. وفي المقابل تسوّق الولاياتُ المتحدة دورَها كطرفٍ محايدٍ في كل النزاعات مع العرب ـ وكلُّ الحكومات العربيّة هنا مقصودة: من مصر إلى سوريا ولبنان والإدارة الفلسطينيّة المسخ، وكلُّها تَقْبل رسميّاً بالخدعة الأميركيّة. ونسمع الحكومات العربيّة جمعاء (الراضية منها وغير الراضية عمّا يجري) تطالب الولايات المتحدة بدور فاعل وبتدخّل سريع في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أنّ العرب بحاجة إلى نلسون منديلا الذي ذكّرهم منذ شهور بأنّ الحكومة الأميركيّة هي طرفٌ غير مقبول في حلّ النزاع في الشرق الأوسط لأنّ انحيازها إلى إسرائيل سافرٌ وغيرُ قابل للنقاش. وهي على قول أبي الطيّب: «فيكَ الخصامُ وأنتَ الخصْمُ والحَكَمُ.»

وفي إصرار الدول العربيّة على إقحام الحكومة الأميركيّة في دور «الحَكَم» إهمالٌ لدور دولٍ أكثر حياديّةً مثل دول أوروبا وروسيا واليابان. والعولمة (عبر الولايات المتحدة) تنصّب الولايات المتحدة نفسها فوق الخلافات وفوق النزاعات،

عدد قليل من الشركات العملاقة يسيطر على الإعلام، فأين حريّة التعبير في أميركا؟

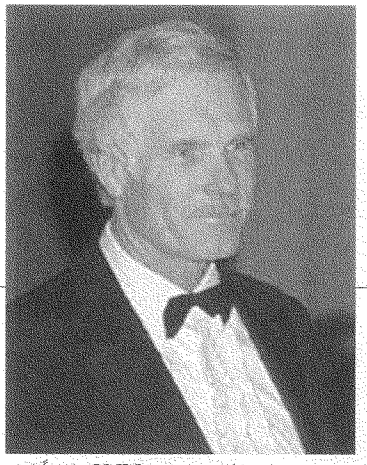
تيد تيرنر (يسارًا) وشركته CNN (يمينًا)

لأنّها في نظرها انتصرتْ في الحرب الباردة (التي كانت ساخنةً عندنا).

والعولمة السياسيّة تسوِّق الديموقراطيّة الغربيّة، وبحماس. ولا يمرّ تصريح أو بيانٌ في الخطاب السياسيّ الغربيّ لا يحتوي على عبارات الإيمان شبه الدينيّ بالديموقراطيّة. فلماذا؟ ولِمَ لا يَخضع مفهومُ الديموقراطيّة مثلُ غيره من المفاهيم للنقد بل وللرفض؟ لماذا نسلِّم، وبالمُطْلق، بصوابيّة النظام الديموقراطيّ؟ طبعًا، لنظريّة الديموقراطيّة بريقٌ لا يلبث أن يزول عند الممارسة: وواقع التجربة الديموقراطيّة في دول أوروبا الشرقيّة لا يبشِّر بالخير، وأكثريّةٌ مَنْ تمّ استطلاعُهم (واستطلاعُهنّ) في روسيا وأوكرانيا يعتقدون (أو يعتقدن) أنّ العهد البريجينيفي كان عهدًا ذهبيّاً بالنسبة إليهم (وإليهنّ). وليس هذا الكلام دعوةً إلى إنقاذ خالد بكداش أو جورج حاوي أو غيرهم (أو غيرهنّ) من الستالينيّين (أو الستالينيّات) العرب من سباتٍ عميق. ونقدُ (بل ونقض) الديموقراطيّة الغربيّة لا يُمثِّل مطالبةً بتطويل أعمار الطغاة العرب أو أبنائهم النجباء (البنات مستثنيات من التمثيل السياسيّ وفنِّ نعمةِ الخلافة السياسيّة عندنا!) أو نماذج الأنظمة العربيّة (و«ولا أستثني أحدًا» كما قال الشاعر مظفَّر النوّاب مرةً). لكنّ فضائل ديموقراطيّة الغرب مُبَالَغٌ فيها، والتفاوت الطبقيّ وحدّة الجور السياسيّ في الولايات المتحدة لا يحضّان على تغطية صحافيّة مقبولة في العالم العربيّ. فنحن لانزال نَحْكم على ديموقراطيّة الغرب من خلال كُتُب جون لوك وألكسس دوتوكفيل وڤولتير، لا من خلال الممارسة اليوميّة. فأين الديموقراطيّة في حرمان خُمْس سكّان الولايات المتحدة التأمينَ الصحّيّ؟ وأينَها في نسبة فقرٍ تفوق نسبة الفقر في بعضِ الدول النامية؟

أمّا عن «نعمة» حريّة التعبير في الولايات المتحدة فإنّ عددًا قليلاً من الشركات العملاقة الآن يسيطر على وسائط الإعلام؛ وثمّة سلاسلُ من الشركات تَمْلك فروعَ جرائد وشبكات إعلام في مدن صغيرة، على طريقة تفريع المطاعم والشركات.

وها هي حريّة التعبير في بلد مثل لبنان لا تَطُول معظم الناس: وهي حريّة الحريري أن يَزْعل من رئيس الجمهوريّة، أو العكس. أفي هذا حلٌّ لأزمات مجتمعنا المستعصية؟

ولِمَ الإلحاحُ على الديموقراطيّة مفتاحًا سحريّاً أو طلسمًا لحلّ المشاكل والألغاز؟ بل إنّ الذين أَخْضعوا التراثَ ومسلَّماته للشك والنقد الصحيَّيْن (مثل أدونيس وصادق جلال العظم) يَلْهجون اليومَ بمدح الديموقراطيّة ومنافعها. فَلِمَ الإلحاح على الديموقراطيّة (وهي مفيدة لنا، نحن المثقفين والمثقفات والكتّاب والكاتبات) حين لا يكون هناك ما هو أكثر إلحاحًا من حلّ مشاكل العوز والفقر والقمع الطبقيّ؟

ثم إنّ «المجتمع المدنيّ،» أو التسليم بريادته، بات من المسلَّمات الثقافيّة والسياسيّة. والمطلب اليوم عالميّ. والمجتمع المدنيّ نظريّاً مفيد، لكونه هامشًا يقف صلبًا بين حيّز العائلة وحيِّز الدولة (والحيِّزان ضخمان وقاتلان عندنا) ونحتاج نحن قبل غيرنا إلى الحماية من سلطاتهما الأخطبوطيّة (وخصوصًا النساء بالنسبة إلى العائلة). وكان هيغل جادّاً عندما اعتبر الشرطةَ عنصرًا من عناصر المجتمع المدنيّ (ومن يدري: فقد تصبح المخابرات العربيّة مِنْ أتباع هيغل عمّا قريب). لكنّ المجتمع المدنيّ لا يتشكّل في فراغ، وهو غير مفهوم «المساحة العامّة» التي نظَّر لها الفيلسوفُ الألمانيّ يورغن هابرماس، وتشكلتْ عفويّاً في المجتمعات الأوروبيّة كنواةٍ للمجتمع الديموقراطيّ الذي نُطالَبُ باحتذائه وإلاّ! إنّ المجتمع المدنيّ في ضوء العولمة أقلُّ براءة، وأقلُّ عفويّةً من مثيله التاريخيّ السابق. وإن دلَّتْ محاكمةُ سعد الدين إبراهيم في مصر على شيء (وكلُّ محاكمات بلادنا غير عادلة بصرف النظر عن رأينا من مواقف هذا الرجل المتذبذبة والمستجدية للغرب ولإسرائيل في السنوات الأخيرة) فإنّما على عمق الاهتمام السياسيّ والعسكريّ بأمور المجتمع المدنيّ العربيّ. وكثيرًا ما يَجِد المرءُ اليومَ منظمات أو جمعيّات صغيرة أو قرًى ما في لبنان تَعْتمد في تمويلها على مؤسّسة فورد أو

. أســـعـــد أبو خـليـل .

لقد جعلت العقلانيَّةُ جهازَ القتل والضرب أكثر فعالية، والكومبيوتر دخل العالم العربي في الستينيات عبر أجهزة القمع

مؤسَّسة غربيَّة أخرى. ولا يَعْني هذا رفضًا عدميّاً للتمويل، لكنَّ التمويل الخارجيّ يؤثِّر في برامج العمل وفي سُلَّم الأولويَّات. ولهذا يَكْثر استعمالُ «المجتمع المدنيّ» ويَكْثر الحديثُ عن «جرائم الشرف» ـ وهي مشكلة موجودة في الغرب وإنْ جهلوا أو جهلن ذلك ـ لأنَّ مثل هذا العنوان يسرّ المموِّلين والممولّات. وكيف يُمْكن أن لا تتأثَّر برامجُ عمل هيئات المجتمع المدنيّ بمصادر التمويل حين تَعْكس مؤسَّساتُ التمويل الغربيَّة معاييرَ ومقاييسَ واهتماماتٍ لا تعبِّر بالضرورة عن ثقافة وهموم وشجونِ مجتمعنا نحن؟

أكثر من هذا، فإنَّ هيئات المجتمع المدنيّ في لبنان (خصوصًا في مجلة **حريّات** مثلاً) تتعامل مع الديموقراطيَّة وكأنَّ هناك نموذجًا واحدًا للديموقراطيَّة يتمثَّل في النظام الأميركيّ، مع أنَّ الطبيعة الرأسماليَّة في البلاد أكثر شراسةً وأقلّ رحمةً من غيرها من التجارب الديموقراطيَّة المماثلة في الغرب. فلماذا نتمثَّل بتجربة أميركا وهي الأقلّ نجاحًا في إعارة مسألة الجور والقهر والفقر أيَّة أهميَّة، خصوصًا وأنَّ الولايات المتحدة (مثل الشرق الأوسط) تعاني أسوأ نسبة من التفاوت الطبقيّ في العالم؟

وتروِّج العولمة في خطِّها الليبراليّ ما يسمَّى بالإنكليزيَّة «الخطَّ الثالث» (وهو عنوان كتاب لأنتوني غيدنز ـ منظِّر توني بلير في لندن)، وتسمَّى بالألمانيَّة «الوسطَ الجديد.» وهذه الظاهرة ليست محاولةً لإنقاذ اليسار بل هي تجربةٌ لنقلِ ما تبقَّى من اليسار إلى خانة اليمين المعتدل (هذا إذا كان اليمينُ معتدلاً قطّ). وتنجح هذه الظاهرة في إقصاء اليسار والنقابات عن حزب الليبراليَّة أو اليسار الوسطي التقليديّ.

وهناك ظاهرة جديدة في حياتنا السياسيَّة العربيَّة، وهي أنَّ ثمَّة سياساتٍ وتجاربَ تسوَّق لنا عربيّاً تحت عنوان «العقلانيَّة.» والعقلانيَّة حجّة للنيومحافظة العربيَّة؛ وهي التي تملأ صفحات جريدة **الحياة** صخبًا، وهلَّلتْ لشمعون بيريز قبلَ وبعدُ مجزرة قانا، التي أرادها المذكورُ جزءًا من حملة انتخابيَّة باءت بالفشل على أيِّ حال.

ومعالم «العقلانيَّة» السياسيَّة الغربيَّة واضحة. فهي تَعْتبر نهايةَ الحرب الباردة فرصةً لدفن اليسار (كلِّ اليسار ـ الستالينيّ وغير الستالينيّ). وتَعْتبر أيضًا كلَّ رفض مبدئيّ قادم من طرف الضعفاء والدول النامية نوعًا من الغباء والسذاجة والإصرار على الفشل والسقوط. والماركسيّ اللالينينيّ السابق العفيف الأخضر يروِّج للسلام مع دولة إسرائيل في جريدة **الحياة** تحت عنوان العقلانيَّة والمنطق، لأنَّه يعلم أنْ ليس ثمَّة معارضٌ (أو معارضةٌ) للعقلانيَّة والمنطق. وأمين الريحاني كان يفاضل بين الشرق والغرب، واصفًا الغربَ بالعقل والشرقَ بالعاطفة (وفي هذه المفاضلة ترسُّبات استشراقيَّة لا تَخْفى على أحد). لكنَّ عبادة «العقلانيَّة» قد تجرّ الويلات، كما فعل پول پوت في تسويغ دولته و«رعايتها» للأطفال في كمبوديا.

إنَّ نقد العقلانيَّة مشروع ضروريّ فلسفيّاً وسياسيّاً، وكانت مدرسة فرانكفورت الفلسفيَّة قد بدأتْه بعد الحرب العالميَّة الثانية. ووفق تحليل «أدورنو» و«هوركهايمر» من المدرسة المذكورة، فإنَّ تجربة النازيَّة الوحشيَّة ما هي إلاَّ انتصارٌ للعقلانيَّة من حيث استخدامُ العلم والتكنولوجيا لعقلنة القمع والطغيان ولزيادة فعاليَّة ومشروعيَّة سلطة الدولة. لقد جعلت العقلانيَّة جهازَ القتل والضرب أكثرَ فعاليَّةً، ومن غير المستغرب أنَّ أجهزة الكومبيوتر قد دخلت العالمَ العربيّ أولَ ما دخلتْ في الستينيَّات عبر أجهزة القمع (وزارة الدفاع اللبنانيَّة مثلاً). وإذا كانت العقلانيَّة تُصرّ على قبول دولة إسرائيل بيننا، فعلينا باللاعقلانيَّة، مهما أَحْرج هذا الموقفُ العفيفَ الأخضرَ الذي خوَّن في الماضي كلَّ مَنْ عارضه، واليوم يَعْتبر مَنْ خالفه مصابًا بعقله. وخلاصتُه أنَّ العقلانيَّة سلاح قد يُستعمل ضدّنا في عصر الترويع الإيديولوجيّ والفكريّ.

وعولمة السيطرة تَعْتمد بنيويّاً على العقلانيَّة والتكنولوجيا، وخصوصًا في أجهزة المخابرات الأميركيَّة، مثل وكالة الأمن القوميّ التي تتلقَّى معظمَ ميزانية المخابرات (نحو ٣٠ مليار دولار بينما تتلقَّى الوكالة

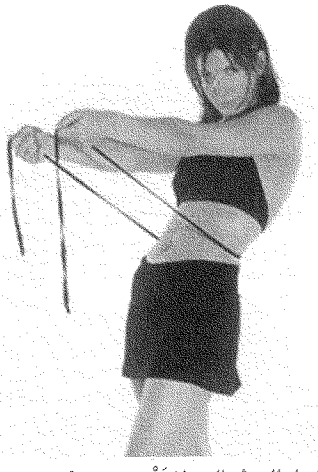

الويل للمرأة التي لا تَنْسجم مع آخر صيحات الجمال الغربيّ: ساندرا بولاك (يمينًا)، وحبوب ضد القابليّة (يسارًا)

الأشهر ـ السي آي إي ـ نحو مليارَيْ دولار). وقد رفَضَت الحكومةُ الألمانيّة مؤخّرًا استعمالَ برامج «ويندوز ميكروسوفت» بعد دراسة وافية إثر نشر تقارير اكتشفتْ وجودَ رموز مشفّرة لوكالة الأمن القوميّ الأميركيّ في ثنايا برامج ويندوز، الأمر الذي يسهّل للوكالة المذكورة مهمةَ دخول كل وسائل الاتصال الحديثة. ولكنْ أين نحن من هذه التطوُّرات؟ فنحن مازلنا مفتَتَنين (ومفتَتَنات) بالمنْتَجات الأميركيّة، والدولة اللبنانيّة في أجهزتها المختلفة تستعمل منتجات «موتورولا» وهي من أكثر الشركات ارتباطًا بالدولة اليهوديّة.

وتُقْحِم العولمة الأممَ المتحدةَ في ما تراه مناسبًا، وتُقصيها إذا ما اقتضَت الضرورة. وفي عصر العولمة تصبح الأمم المتحدة مهمَّشةً، مقارنةً بالشركات المتعدِّدة الجنسيّة التي تُسهم بصورة مباشرة (غير مؤامراتيّة) في صنع السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

ويتحوّل شعار «الشفّافيّة» (وهو دَرَجَ في الحقبة الحريريّة في لبنان) لا لمحاربة الفساد بل لأنّ الشعار تحوّل مطلبًا من مطالب الشركات المتعدِّدة الجنسيّة التي تودّ الحصولَ على كل مكنونات وأسرار الاقتصاد الوطنيّ للسيطرة عليه. ويَسْهل في جوّ الشفّافيّة ما يسمّى «التجسُّس الصناعيّ،» أي استخدام أجهزة الاستخبارات للحصول على أسرار اقتصاديّة؛ وهذا ما حدث مؤخرًا في دولة الإمارات.

٤ ـ التحدّي الثقافيّ

جَرَتْ منذ سنوات دراسةٌ شاملةٌ في فيجي أظهرتْ أنّ أشياء كثيرة تتعلّق بالمرأة تغيَّرتْ بعد إدخال البرامج التلفزيونيّة الأميركيّة إلى هذه الجزيرة. فلقد ازدادت بصورةٍ ملحوظةٍ الأمراضُ المتعلّقة بالوزن بين البنات، كما ازدادت نِسَبُ الانتحار بينهنّ، بالإضافة إلى هاجسهنّ المستمرّ في النحافة المفرطة. وجماليّاً، تَنْشر وسائلُ الأعلام الأميركيّة مقاييسَ ومعاييرَ لا تعبِّر عن سلامة المرأة وصحّتها (من حيث الإصرارُ على النحافة المفرطة) ولا تعبِّر عن تنوُّع الجماليّات عالميّاً. والعولمة الثقافيّة تنفي التنوُّع في كل أشكاله، ويصبح التسوُّق في بيروت مثل التسوُّق في لندن وغيرها: فالمخازن هي هي، والأسلوبُ هو هو، والبضاعة هي هي. وتصبح المرأة سلعة واحدة في لونها وفي جسمها المحبَّذ. والويل للمرأة التي لا تَنْسجم مع آخر صيحات الجمال الغربيّ: فعليها أن تَخْضع لمبضع جرّاح التجميل الذي يَجْني الثروات في بلدٍ مثل لبنان، حيث تسود عقدةُ الغربيّ أكثرَ مما تسود في الدول المجاورة له.

وبات من غير المسموح للمرأة العربيّة أن تكون تلك المرأة السمينة التي امتدحها طرفة في معلّقته مثلاً. وانتشر تقليدُ المرأة الغربيّة (أو نموذج المرأة الغربيّة ـ لأنّ ٢٥٪ من السكّان في أميركا مصابون أو مصابات بالبدانة المفرطة لكنّهم ممنوعون أو ممنوعات من الظهور في وسائل الثقافة الشعبيّة). وتَعْمل شرائطُ الـ «فيديو كليب» على ترويج معايير جماليّة أُحاديّة تَسْتَبْعد وجودَ معايير أخرى عربيّة تُعلي من شأن السُّمنة بوصفها دليلاً على حياة الرَّفاهية والدَّعة.

إنّ محاربة العولمة الثقافيّة لا تساوي الدعوةَ إلى الانغلاق الثقافيّ، على نسق العودة إلى كلّ ما هو إسلاميّ (من طبخ وزيّ، إلخ). بل إنّ هناك جوانبَ اقتصاديّةً وصحيّةً لفرض ثقافة معولمة تَخْلو من قيم جمالية وأخلاقيّة، وخصوصًا أنّ تسويق المرأة في ثقافة العولمة لا يختلف عن تسويق المرأة في الإنتاج الخلاعيّ الغربيّ، أو في تسليع المرأة محجَّبةً أو مكشّفةً عند الأصوليّين الشرقيّين والغربيّين.

وثقافة العولمة تَطْمس هويّات ثقافيّة مثل الهويّة العربيّة والإسلاميّة. والأخيرة تكاد تَنْعدم في برامج التلفزيونات اللبنانيّة الناجحة مثل برامج تلفزيون المستقبل وتلفزيون LBC، حيث تسود تضاريسُ ثقافةٍ هجينةٍ لم تتوضّح معالمُها لفجاجتها وسوقيّتها. وفي بلدٍ مثل لبنان عمدت النخبُ السياسيّةُ والدينيّةُ والطائفيّةُ المهيمنة إلى فرض نوع من الاغتراب الثقافيّ عليه (راجع كتاب جهاد فاضل عن الثقافة اللبنانيّة)، حتى لا تَرْتبط عراهُ بثقافة العرب والإسلام، أيْ ببعديْه الطبيعيّ والمنطقيّ. ولبنان ثقافيّاً كان عليه (وفق مناهج التدريس) أن يَزْهو بما لم

. أســـعـــد أبو خـلـيـل .

الفـرنكوفـونيَّـة هي مـحـاولة النَّفَس الأخـيـر في مـواجـهـة فـرنسـا للهـيـمنة الثـقـافـيـة الأمـيـركـيـة، وهي مـعـركـة لا تعنينا!

يكن فيه، وأن يَخْجل بنفسه وبحقيقته؛ أو كما قال خليل حاوي: «نحن في بيروتَ مأساةً وُلِدْنا/بعقولٍ ووجوهٍ مستعاره!»

ويَضْرب الاقتصاد الثقافيّ العولميّ صناعات الثقافة المحليَّة، خصوصًا في مجالَي الموسيقى والأفلام. والنتاج الموسيقيّ اللبنانيّ (والعربيّ) الحاليّ في الكثير منه غربيٌّ محض، وإنْ نَطَقَ بالعربيَّة. وهذا لا يعني أنّ علينا أن نكتفي بأغنية محمد عبد الوهاب «يا أيُّها الراقدون تحت التراب!»

وصناعة الأفلام العالميَّة في الهند ومصر وإيطاليا وفرنسا تمّ ضربُها من قبل الصناعة الأميركيَّة، التي تَرْصد للتوزيع والدعاية ميزانيةً تفوق ميزانيَّة إنتاج الفيلم نفسه، الأمر الذي يقضي على إمكانيَّة المنافسة الحرَّة. وكل هذا بينما لا تنفكّ الحكومةُ الأميركيَّةُ عن ترداد مقولة التجارة «الحرَّة.»

والاعتراض على الهيمنة الثقافيَّة الأميركيَّة لا يَنْحصر في البلدان النامية، بل إنَّ فرنسا وإيطاليا مثلاً تُبْديان اعتراضًا على الغزو الثقافيّ الأميركيّ. ولا تشكِّل محاولةُ إحياء الفرنكفونيَّة إلاَّ محاولةَ النَّفَس الأخير من قبل الحكومة الفرنسيَّة، إلاَّ أنَّ حكومتنا الغيريَّة النجيبة اختارت أن تَنْخرط في أتون معركة لا تعنينا نحن، ويختار وزيرُ الثقافة أن يدشِّن عهدَ وزارته بالمعمعة الفرنكوفونيَّة التي لا يصيبنا منها إلاَّ الزهوُ عند اللبنانيِّين الذين يدّعون (أو يدَّعين) أنَّهم (أو أنهنَّ) من خارج البلد، قلبًا وقالبًا.

الخلاصة: ما العمل؟

يجب أن نبتعد عن خلاصة كتاب لينين: **ما العمل**، الذي أراده مؤلِّفه سلاحًا فكريًا في أيدي نخبةٍ اختارتْ نَفْسها بنفسها، واختارتْ أن تَقْمع العمَّالَ باسمهم هم. فمواجهة العولمة تأتي من قطاعات الشعب أو لا تأتي؛ والكلام عن «بروليتاريا» في هذا الوقت يَفْتقر إلى الحدّ الأدنى من الدراية بأصول طبيعة التشكيلات الاقتصاديَّة الحديثة، ويتناسى غيابَ الوعي الطبقيّ وسيادةَ وعي السوق الاستهلاكيّ الذي يَخْدم استمرارَ الهرم الطبقيّ أكثر ـ مثلاً ـ من وجود الطبقة الوسطى التي هَدَمَ بنيانَها بنجاحٍ ما بعده نجاح رئيسُ الحكومة رفيق الحريري. والطبقة العمَّاليَّة كفئة اجتماعيَّة مناهضة أصيبت بهزيمة ماحقة من طرف العولمة، لأنَّ تهديدها أو ترويعها قَضَيَا بصورةٍ شبهِ نهائيَّة على الحركة النقابيَّة.

هنا يَلْعب الطلبةُ (ذكورًا وإناثًا طبعًا) دورًا هامًا؛ وكان لافتًا في حفلة تخرُّج طلاّب الجامعة الأميركيَّة وطالباتها أن يَشْجب الطالبُ الخطيبُ النخبويَّةَ الطبقيَّةَ في التعليم. وكان تنظيمُ الطلبة مهمًا جدًا في الحركة المناهضة للعولمة في مدينة سياتل وواشنطن دي سي. وأمَّا اجتماعيًا واقتصاديًا، فيبدو أنَّ الطلبة والطالبات باتوا الفئة الاجتماعيَّة الأكثر استقلالاً (سياسيًا واقتصاديًا) لأنَّها لم تَدْخل غمارَ سوق العمل بعدُ، ولم تصبح مرتَهَنَةً للسيطرة الأخطبوطيَّة لشركات العولمة وحكوماتها. وهذا صحيح أيضًا في لبنان، وإنْ كانت الحركة الطلابيَّة لم تُظْهر تسييسًا حقيقيًا بعد.

ودور الحركة الطلابيَّة هامّ أيضًا لأنَّ التعليم في ظلّ العولمة يصبح رديفًا للسوق الرأسماليَّة، ومرتبطًا بشركات السوق التي تَسْتخدم استثماراتها في الجامعات لتحافظ على مناهجَ وسياساتٍ متماشيةٍ مع مصلحة السوق. والعِلْمُ في لبنان (ثمَّة ٤١ جامعة خاصة، والحَبْلُ على الجرّار) جزءٌ لا يتجزَّأ من السوق الرأسماليَّة ومن مصالح الطبقات العليا. والجامعات الرسميَّة تبقى في منأًى عن التطوُّر التكنولوجيّ، ويعاني خرِّيجوها (وخرِّيجاتها) تمييزًا وظيفيًا وراتبيًا مهينًا.

والسؤال الذي طرحه عنوانُ المقالة سؤالٌ عن قدرة معظم سكّان العالم على الإبقاء على حدّ أدنى من الوجود الإنسانيّ في مقابل حرب شعواء، أبشعَ وأخطرَ بكثيرٍ من صعود البورجوازية الصناعيَّة في القرن التاسع عشر. ونحن (بشرًا وعربًا) مستهدَفين ومستهدَفات في حياتنا اليوميَّة وفي مبادئنا وفي كرامتنا.

وكان النزاع الأخير بين الرئيس بوش وأوروبا حول اتفاقيَّة «كيوتو» خيرَ دليل:

«عالمُنا ليس للبيع:» مظاهرة أمام البنك الدولي في ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠١

فالرئيس الأميركيّ أراد أن يكرِّس لا أولويّةَ مصالح الأميركيِّين والأميركيّات بل أولويّةَ مصالح الشركات العملاقة والتي تَرْفض حدودًا دنيا في الضوابط البيئيّة. فسكّان أميركا (وهم ٤٪ من سكان العالم) مسؤولون (ومسؤولات) عن ٢٥٪ من تسريبات ثاني أوكسيد الكربون في الجوّ، في الوقت الذي لا تزيد فيه تسريباتُ الهند والصين (وسكّانُهم ثلثُ البشريّة) عن ٣ أو أربعة بالمائة من مجمل تسريبات هذا الغاز. ولا يتورّع بوش عن القول إنّ رفضه لكيوتو يعود إلى كونها لا تضع ضوابطَ صارمةً على اقتصادات الدول النامية، أيْ على مرحلة التقليع الصناعيّ (التي مرّت بها الدولُ الغربيّة من دون حسيب أو رقيب أو ضوابط بيئيّة).

والحركة الطلابيّة ناشطة بيئيّاً لكنّها غير متجذِّرة (على الأقلّ في لبنان أو في الولايات المتحدة). فالمهمّ ليس فقط رمي النقابات في السلال والأوعية الخاصة، بل المهم وحدةُ النضال ضدّ مختلف التحدِّيات المتأتِّية عن العولمة. والحركة الطلاّبيّة في جامعة «ييل» مثلاً قامت قيامتُها ضدّ قوانين حماية الملكيّة الفكريّة، لأنّها جعلت الأدويةَ الخاصةَ بأمراض الإيدز وغيرها في أفريقيا في متناول الأغنياء فقط، وشركاتُ الأدوية الجشعة رفضتْ إعطاء تراخيص لإنتاج أدوية رخيصة. وأدّت تلك الحركة إلى تأليب الرأي العام، الذي ضغط بدوره على الشركات التي رضختْ، وإنْ على مضض شديد.

وفي محاربة العولمة يمكن استخدامُ الأسلحة الفكريّة لما بعد الحداثة. طبعًا، هناك مشاكل فكريّة وممارساتيّة في نظريات ما بعد الحداثة، خصوصًا في فروعها العدميّة وفي رفضها الكليّ للمسلّمات، كلِّ المسلّمات. لكنّ نظريّة ما بعد الحداثة (خصوصًا في كُتُب ميشيل فوكو عن السجون والطبّ والمعرفة) مهمّة لأنّها تُرْشدنا إلى طرق معارضة السلطة. ويذكِّر فوكو بأنّ السلطة تتجلّى في كل مكان، ومن الخطإ النظرُ إليها فقط في مركزها كدولة؛ فعلينا مناهضةُ السلطة (أو الحريريّة) في كلِّ تجلِّياتها: في الإعلام، وفي المدرسة، وفي المؤسّسات الدينيّة الخانعة دومًا، وفي الاقتصاد، وفي القرية، الخ.

إنّ نقد، أو نقض، المسلّمات مهمّ وضروريّ... اللّهم إلاّ إذا قادنا ذلك إلى عدميّة مُفْرطة تَرْفض الأملَ والحلّ، أيَّ حل. وعقلانيّاً، الوضع العربيّ والعالميّ سيّئ جدّاً، ولا يبشِّر بالخير أبدًا. لكنْ يمكن الاسترشادُ بمقولة غرامشي: «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة.» فوحدها الإرادة (والسواعد) قادرةٌ على تغيير واقعٍ عربيّ يشكو الجميعُ منه. وتفاؤل الإرادة يوجب رفضًا شاملاً لما يَجْري ويُفْرض في لبنان وفي المنطقة وفي العالم. وهناك مغزى عميق للعنوان العريض لصحيفة **المستقبل** في ١٢ تموز: «صندوق النقد يُثني على إصلاحات الحكومة الهيكليّة.»

أيْ أنّ شهادة حسن السلوك الاقتصاديّ لا تأتي في عصر العولمة من ذوي (وذوات) الدخل المحدود والفقراء (والفقيرات) في لبنان، بل تأتي من جانب أجهزة العولمة العالميّة. والمعركة في لبنان (وهي معركةٌ لا لتجديد الحرب بل لمنع نُشوبها من جديد) اقتصاديّةٌ وسياسيّةٌ. ولا ضَيْر من الانخراط في حركة تعنى بالتغيير الديموقراطيّ إذا ما عملنا على بلورة ديموقراطيّة تلائمنا (لا على غرار «الديموقراطيّات الشعبيّة» المنبوذة): «ديموقراطيّة جذريّة.» وهذا المصطلح أو المفهوم بحاجة إلى صقل ومناقشة لأنّه يُمْكن أن يؤشِّر إلى اتِّجاه لاقمعيّ ولاغربيّ رأسماليّ. ذلك أنّ مفهوم الديموقراطيّة الجذريّة يحاول أن يزاوج بين الحقوق السياسيّة الفرديّة وبين العدل الطبقيّ.

والمعركة عربيّاً تعني رفضَ ما يُفْرض علينا من مُسلّمات وأولويّات. وها هو الأمين العامّ الجديد للجامعة العربيّة (والذي يحبُّه كثيرًا شعبان عبد الرحيم) يبدأ عهده الجديد بجولة خليجيّة تَنْبع من التركيز على «خطر عراقيّ» مزعوم طبعًا.

وللبنان دور (وإنْ كان متواضعًا). لكنّ هذا الدور يَنْعدم بغياب دمج لبنان في دور عربيّ أكبر يُعْنى بقضايانا، عربًا وبشرًا... وإلاّ فعلى ﴿خير أمّةٍ أُخرجتْ للناس﴾ السلامُ.

بيروت ـ كاليفورنيا